حقوق الإنسان ومكافحة الفساك

Course Info.

- Lectures: Sunday
- Instructor: Dr. Helal Ahmed
 - Contact: Helal.a.suleiman@fci.helwan.edu.eg
- Assistant Instructor/TA: NA
- Textbook:
 - مقرر حقوق الانسان و مكافحة الفساد -

Assessment Scheme

Mid-Term Exam: 30%

Semester Work: 10%

• Final Exam: 60%

Course syllabus

المحتوى	الفصل
النظام القانوني لقواعد حماية حقوق الإنسان	القصل الأول
مكافحة الفساد	الفصل الثاني
وسائل مجابهة الفساد	القصل الثالث

مقدمة

النظام القانوني لقواعد حماية حقوق الإنسان

- ما قبل ظهور الدول المنظمة (تجمعات بشرية)
- كانت حماية حقوق الإنسان في صورة قواعد عرفية
 - بعد ظهورالدول المنظمة
 - تطورت تلك القواعد العرفية إلى نصوص قانونية
 - في العصر الحديث
- أصبحت جزءاً من النظام القانوني الدولي، تحت مسمى القانون الدولي لحقوق الإنسان.

مكافحة الفساد

- أخطر المظاهر السلبية المنتشرة والتى تؤثر على حقوق الإنسان هى الفساد
- أشارت الدراسات والإحصائيات إلى أن الدول الأكثر انتشارا لظاهرة الفساد، هي الدول الأكثر انتهاكا لقواعد حقوق الإنسان.
- لذا الفصل الثاني والثالث يغطى مكافحة الفساد و وسائل مجابهته

الفصل الأول

النظام القانوني لقواعد حماية حقوق الإنسان

النظام القانوني لقواعد حماية حقوق الإنسان

- محتوى الفصل الاول
- القواعد العامة لفكرة حقوق الإنسان
- التطور التاريخي لفكرة حقوق الإنسان
 - تعريف حقوق الإنسان
 - خصائص و مبادئ حقوق الإنسان
 - مصادر حقوق الإنسان
 - أنواع حقوق الإنسان
 - الحقوق الفردية
 - الحقوق الجماعية (حقوق الشعوب)
- واجبات الأفراد والتزاماتهم في المجتمع

القواعد العامة لفكرة حقوق الإنسان.

2 - مفهوم حقوق الإنسان

1 - التطور التاريخي لفكرةحقوق الإنسانا

القواعد العامة لفكرة حقوق الإنسان

4 - مصادر حقوق الإنسان

3 - مبادئ حقوق الإنسان

أولا: التطور التاريخي لفكرة حقوق الإنسان

الفرع الأول: فكرة حقوق الإنسان في مصر الفرعونية

الفرع الثالث: تطور فكرة حقوق الإنسان في العصور الحديثة

الفرع الثاني: فكرة حقوق الإنسان في الأديان السماوية

الفرع الأول: فكرة حقوق الإنسان في مصر الفرعونية

- أصدر الفلاح المصري الفصيح أولى وثائق حقوق الإنسان في تاريخ الإنسانية، عندما وجه خطابا إلى فرعون البلاد يذكره بواجباته تجاه الأفراد وحقوقهم كمواطنين
- وفي عهد الأسرة الثامنة عشر أنشئت مجالس للبلاد تحكم بالعدالة، وتنادى بضرورة تطبيق معايير العدالة، حيث صار من حق كل فرد ضمن حقوقه الدينية أن يحفظ جثته بعد موته، خاصة وأن التحنيط لم يكن من حقوق العامة، إذ تمارسه طبقة الأمراء والملوك فقط
- ثورة اختاتون حيث جسدت معايير ومفاهيم حقوق الإنسان في تلك الحقبة، حيث دعا إلى السلام والرحمة والتسامح ونبذ الحروب، ونشر المساواة بين الناس في شئونهم الدنيوية، كما دعا إلى تحقيق العدالة للجميع من دون تمييز، وألغى التقديس المبالغ به للأسرة المالكة

الفرع الثاني: فكرة حقوق الإنسان في الأديان الفرع الشاني: فكرة حقوق الإنسان في الأديان

فكرة حقوق الإنسان في اليهودية فكرة حقوق فكرة حقوق الإنسان في الإنسان في الإسلام المسيحية

أ. فكرة حقوق الإنسان في اليهودية

• واقع حقوق الإنسان في الديانة اليهودية المحرفة ارتكزت على العداء للبشرية، وشهدت انتهاكا صارخا لأحكام القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني

ب. فكرة حقوق الإنسان في المسيحية

- كانت تهدف إلى تحقيق المثل الأعلى في المجتمع البشرى من خلال الدعوة إلى الصفاء الروحي، والتسامح، وتطهير النفس والتفائي في عالم الروحانيات
- جاءت المسيحية مبشرة أن الناس متساوون، وأن العلاقة بين بنى البشر يجب أن تقوم على المحبة
 - المسيحية قد تضمنت قيماً عدة اعتبر السلام أحد قيمها, وركزت على المساواة بين جميع البشر, ودافعت عن الفقراء والمستضعفين ضد الأغنياء

ج. فكرة حقوق الإنسان في الإسلام

- الشريعة الإسلامية من أهم مصادر حقوق الإنسان على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية.
 - الإسلام هو دين التسامح واحترم حقوق الإنسان ومكافحة الفساد

" إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهِي عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ

لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ " (سورة النحل 90).

الفرع الثالث: تطور فكرة حقوق الإنسان في العصور الحديثة

أ. التطور التاريخي لحقوقالإنسان في المملكة المتحدة

و. حقوق الإنسان فيالمجتمعات المعاصرة

د. التطور التاريخي لحقوق الإنسان في الدول العربية ب. التطور التاريخي لحقوق الإنسان في الولايات المتحدة الأمريكية

ج. التطور التاريخي لحقوق الإنسان في فرنسا

أ. التطور التاريخي لحقوق الإنسان في المملكة المتحدة

• وثيقة العهد الأعظم سنة 1215 م

- صدرت على أثر الثورة المسلحة التي فجرها البارونات ضد الملك جون
- ضمت العديد من المبادئ التي تعد من مبادئ حقوق الإنسان، كالحق في الأمان، وكفالة حق التقاضي، وحرية التجارة، والنقل وحق الملكية
 - تلاها صدور العديد من الوثائق والقوانين الأخرى ذات الطبيعة الدستورية
- وثيقة عريضة الحقوق سنة 1628 م والتى اكدت على صيانة بعض الحقوق الأساسية منها حق الأمان، وحرية التجارة، والحق في الملكية
- قانون نظام الإحضار أمام المحكمة عام 1679 م والذى أكد على تحريم اعتقال الأشخاص من قبل السلطات التنفيذية دون وجود مسوغ قانوني

• وثيقة لائحة الحقوق عام 1688 م

- اقر الملك "هنري الثالث" في هذه الوثيقة بتنازله عن حق التشريع وامتناعه عن إنشاء المحاكم الاستثنائية
 - تضمنت نصوصا تتعلق بتنظيم المحاكم، وعدم المغالاة في الأحكام
 - قانون التسوية عام 1701 م اشترط على الأسرة الحاكمة الاعتراف بحقوق عامة الشعب، والديمقراطية البرلمانية

ب. التطور التاريخي لحقوق الإنسان في الولايات المتحدة الأمريكية

- إعلان الاستقلال الأمريكي 1776م تضمن عددا من المبادئ المهمة لحقوق الإنسان، وعلى رأسها مبدأ المساواة، والتمتع بحق الحياة، والحرية، والحق في طلب السعادة، والسعي لبلوغها
- الدستور الاتحادي لعام 1787م وتعديلاته سنة 1791 م الذي ينص على حرية العقيدة، وحرمة النفس، وحرية الصحافة، والاجتماع، والتعبير عن الرأى, وحرية التقاضي, وحرية الإدلاء بالأصوات في الانتخابات العامة

ج. التطور التاريخي لحقوق الإنسان في فرنسا

- الإعلان الأول لحقوق الإنسان والمواطن لعام 1789م ويتكون من مقدمة وسبع عشرة مادة، تتناول هذه المواد عددا من الحقوق الأساسية للإنسان
- الدستور الفرنسي لعام 1791 م وألحقت به نصوص إعلان حقوق الإنسان والمواطن لعام 1789 م

د. التطور التاريخي لحقوق الإنسان في الدول العربية

- أغلب الدساتير العربية كانت ومنذ صدورها تشير إلى أهم الحقوق الأساسية للإنسان
- وعلى راسها الحرية، والمساواة أمام القانون، والحق في تولى الوظائف الحكومية، والمساواة في تحمل الواجبات العامة، وحرية المعتقد، وحرية الراي، والتعليم، والاجتماع، وحرية الملكية

و. حقوق الإنسان في المجتمعات المعاصرة

• بعد مرحلة من التطور على الصعيد الداخلي للدول، دخلت حقوق الإنسان في مرحلة جديدة وهي المرحلة الدولية

حقوق الإنسان في عهد الأمم المتحدة

حقوق الإنسان في عهد عصبة الأمم

1. حقوق الإنسان في عهد عصبة الأمم

- لا يوجد ما ينص على حقوق الإنسان ولم يتضمن ميثاقها نصوصا خاصة بتقرير الصفة الدولية لحماية حقوق الإنسان، باستثناء ما ورد في المادة (23)
- المادة (23) تشمل حقوق العمال في المناطق الموضوعة تحت الانتداب، وقد نصت على ضرورة توفير العمل، وتوفير المعاملة العادلة للسكان والمواطنين للأقاليم المشمولة برقابتهم

2. حقوق الإنسان في عهد الأمم المتحدة

- وتعتبر هيئة الأمم المتحدة من أولى المنظمات الدولية التي اهتمت بحقوق الإنسان، وحرياته الأساسية.
- أكدت في فقرتها الثانية من المادة الأولى للميثاق على: "إيمان شعوب الأمم المتحدة بالحقوق الأساسية للإنسان، وبكرامة الفرد بما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية".

- الفقرة الثالثة من المادة الأولى توضح بأن أحد مقاصد هذه المنظمة هوتحقيق التعاون الدولي لإيجاد حل للمسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والإنسانية، وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان، والحريات الأساسية للناس جميعا، والتشجيع على ذلك مطلقا بلا تمييز بسبب الجنس، أو اللغة، أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء
 - المادة (55) فقرة "ج" من الميثاق على نفس الهدف الذي تعمل الأمم المتحدة على تحقيقه
 - المادة (56) لنضيف بأن يتعهد جميع الأعضاء بأن يقوموا منفردين، أو مشتركين بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع الهيئة لتحقيق المقاصد المنصوص عليها في المادة 55 من الميثاق.

القواعد العامة لفكرة حقوق الإنسان.

2 - مفهوم حقوق الإنسان

1 - التطور التاريخي لفكرةحقوق الإنسانا

القواعد العامة لفكرة حقوق الإنسان

4 - مصادر حقوق الإنسان

3 - مبادئ حقوق الإنسان

ثانيا: مفهوم حقوق الإنسان

 حقوق الإنسان لغويا

2. الحقوق اصطلاحا

4. تعريف حقوق الإنسان في القانون الدولي

3. تعريف
 حقوق الإنسان
 في القانون
 الداخلي

1. الحقوق لغة

- الحق ضد الباطل، وهو بمعنى الثابت
- والجمع حقوق، والفعل منه ثبت ووجب
 - ويقال أحق به، بمعنى أجدر

2. الحقوق اصطلاحاً

- يقصد بها الميزات أو المصالح أو الحريات التي يتوقعها الفرد أو الجماعة من المجتمع، أو من الدولة
- يمكن تعريفها على أنها المعايير الأساسية التي لا يمكن للبشر أن يعيشوا من دونها كأناس

3. تعريف حقوق الإنسان في القانون الداخلي

• "هى القواعد القانونية العادلة التي تحكم العلاقة بين الدولة وبين رعاياها، وهي تشكل في حد ذاتها طريقة وشكلا واسلوب حكم الدولة الذي يقوم على العدل بدل الظلم، وعلى الديمقر اطية بدل الدكتاتورية والحكم المطلق"

4. تعريف حقوق الإنسان في القانون الدولي

- "هى مجموعة القواعد والمبادئ المنصوص عليها في الإعلانات والمعاهدات الدولية، والتي تؤمن حقوق، وحريات الأفراد والشعوب في مواجهة الدولة وهي حقوق لصيقة بالإنسان، وغير قابل للتنازل عنها، وتلزم الدولة بحمايتها من الاعتداء، أو الانتهاك"
- مسمى حقوق الإنسان أقرب للقانون الدولي، بينما الحقوق التي يتمتع بها الفرد بموجب القانون الوطني هي ما يطلق عليها الحريات العامة
 - قانون حقوق الإنسان هو قانونا دوليا ووطنيا معا
- فالأساس الوطني له يتجسد في الدساتير والتشريعات الوطنية التي تهدف إلى حماية حقوق الإنسان
- أما الأساس الدولي له فيتجسد في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان التي يمثلها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والمدنية والسياسية، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

القواعد العامة لفكرة حقوق الإنسان.

2 - مفهوم حقوق الإنسان

1 - التطور التاريخي لفكرةحقوق الإنسانا

القواعد العامة لفكرة حقوق الإنسان

4 - مصادر حقوق الإنسان

3 - مبادئ حقوق الإنسان

ثالثاً: خصائص و مبادئ حقوق الإنسان

- أهم خصائص ومبادئ فكرة حقوق الإنسان:
- 1. إن حقوق الإنسان لا تشترى ولا تكتسب ولا تورث
 - 2. إن حقوق الإنسان عالمية
- 3. إن حقوق الإنسان لا يمكن التنازل عنها أو انتزاعها
- 4. إن حقوق الإنسان متساوية ومترابطة غير قابلة للتجزئة

القواعد العامة لفكرة حقوق الإنسان.

2 - مفهوم حقوق الإنسان

1 - التطور التاريخي لفكرةحقوق الإنسانا

القواعد العامة لفكرة حقوق الإنسان

4 - مصادر حقوق الإنسان

3 - مبادئ حقوق الإنسان

رابعاً: مصادر حقوق الإنسان

2. المصادر الوطنية

4. المصادر الدولية

 المصادر التاريخية

المصادر الإحتياطية

1. المصادر التاريخية

- ويقصد بها المصادر التي جاءت بها الأديان السماوية، والمصادر الفلسفية، التي جاء بها فقهاء وفلاسفة المدنيات القديمة
 - امثلة على المصادر التاريخية المكتوبة
 - الميثاق الأعظم أو الماجناكارتا الصادر في انجلترا في 12 يونيو عام 1215 م.
 - عريضة الحقوق التي أعدها البرلمان الإنجليزي في 7 يونيو عام 1628 م.
 - إعلان الاستقلال الأمريكي الصادر في 4 يوليو عام 1776 م.
 - إعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي الصادر عن البرلمان الفرنسي في عام 1779 م.

2. المصادر الوطنية (التشريعات)

•التشريع الدستوري (الدستور)

•التشريع العادي (القانون)

• التشريع الفرعى (اللوائح)

3

3. المصادر الاحتياطية (المؤسسات القضائية والفقهية)

• دور القضاء في قضايا حقوق الإنسان.

• الدور التاريخي والمعاصر الفقه

2

4. المصادر الدولية

• الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

• العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

• العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية

• الإعلانات والوثائق الدولية الصادرة في إطار الأمم المتحدة والمتعلقة بحقوق الإنسان

• الاتفاقيات الدولية المبرمة تحت مظلة الأمم المتحدة

1. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

- صدر هذا الإعلان عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948 بأغلبية 48 دولة ودون اعتراض أي دولة
- ويتكون هذا الإعلان من ثلاثين مادة إضافية عدا ديباجته

2. العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

- صدر هذا العهد عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1966 واصبح نافذا في يناير عام 1976
- ويرجع السبب في إصدار هذا العهد وعدم الاكتفاء بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948 إلى أنه لا يمكن توفير الحقوق المدنية والسياسية للإنسان الواردة في الإعلان مع غياب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

3. العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية

- صدر هذا العهد من الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1966 م فهو توءم العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
 - أصبح نافذا في مارس عام 1976

4. الإعلانات والوثائق الدولية الصادرة في إطار الأمم المتحدة والمتعلقة بحقوق الإنسان

- لا يتمتع الإعلان بقوة إلزامية وإنما يصلح لتكوين عرف.
 - من أمثلة الإعلانات الصادرة عن الأمم المتحدة:
 - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948
 - إعلان حقوق الطفل لعام 1959 م.
- إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لعام 1960 م.
 - الإعلان الخاص بحقوق المتخلفين عقليا لعام 1971 م.
- الإعلان الخاص بمبادئ التعاون الدولي في تعقب واعتقال وتسليم ومحاكمة الأشخاص المتهمين بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية لعام 1973 م.
 - _ الإعلان الخاص بحقوق المعوقين لعام 1975 م.
- الإعلان الخاص بحقوق الإنسان للأفراد الذين ليسوا من مواطنى البلد الذي يعيشون فيه لعام 1985
 - إعلان الحق في التنمية لعام 1986 م.
 - إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية، دينية، أو لغوية لعام 1992 م.
 - الإعلان الخاص بحماية جميع الأشخاص ضد الاختفاء القسرى لعام 1982 م.

5. الاتفاقيات الدولية المبرمة تحت مظلة الأمم المتحدة

- الاتفاقيات الدولية المبرمة في إطار الأمم المتحدة والمتعلقة بحقوق الإنسان فهي تمثل أعمال قانونية ملزمة للدول
 - الأمم المتحدة هي التي تقوم بإعدادها ودعوة الدول إلى التوقيع عليها والتصديق عليها أو الانضمام إليها

• من أمثلة هذه الاتفاقيات:

- اتفاقية منع جريمة إبادة الجنس البشرى والمعاقبة عليها عليها لعام 1948 م.
 - الاتفاقية الخاص بالحق الدولي في التصحيح لعام 1952 م.
- الاتفاقية الدولية بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى لعام 1965 م.
 - العهدان الدوليان للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966م.
- اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية ودخلت مرحلة النفاذ في 1970 م
 - اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979 م.

- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانية، أو المهينة والتي أقرتها الجمعية العامة في 10 ديسمبر 1986 م.
 - اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 م.
 - الاتفاقية الدولية الخاصة بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأف ارد أسرهم لعام 1990 م.

النظام القانوني لقواعد حماية حقوق الإنسان

- محتوى الفصل الاول
- _ القواعد العامة لفكرة حقوق الإنسان
- التطور التاريخي لفكرة حقوق الإنسان
 - تعريف حقوق الإنسان
 - خصائص و مبادئ حقوق الإنسان
 - مصادر حقوق الإنسان
 - أنواع حقوق الإنسان
 - الحقوق الفردية
 - الحقوق الجماعية (حقوق الشعوب)
- واجبات الأفراد والتزاماتهم في المجتمع

أنواع حقوق الإنسان

 1. حقوق الإنسان الفردية

 واجبات الأفراد والتزاماتهم في المجتمع أنواع حقوق الإنسان

 حقوق الإنسان الجماعية

3. حقوق الإنسان وحرياته وفقا للدستور المصرى لعام 2014 م.

1. الحقوق الفردية

• هي الحقوق التي يجب أن تتوافر لكل فرد، وهي تترتب للفرد باعتباره شخصا، وهناك 14 حقا مدنيا نص عليه العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية، يمكن إجمالها فيما يلي:

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الحقوق السياسية

أ. الحقوق السياسية

- يطلق عليها حقوق الجيل الأول مثل الحق في الحياة وسلامة الوجود المادى، أو الجسدى، وكذلك سلامة الوجود المعنوى والذاتى للإنسان
 - بدون الحقوق المدنية والسياسية لا يمكن أن تتحقق أي من الحقوق الأخرى
- تشمل الحق في الحياة, حرية الفكر، والعقيدة، والتنقل، والاجتماع، والانضمام للجمعيات، واللجوء الإقليمي، والتمتع بالجنسية، وحرية الرأى، والحق في المشاركة في الحياة السياسية كالحق في الترشيح، والحق في التصويت، والحق في تقلد الوظائف العامة

ب. الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

- يطلق عليها حقوق الجيل الثاني
- تشمل حق التملك، والحق في الزواج وتكوين أسرة، وحقوق العمل وفقا لأجر عادل، والعلاج، ،التعليم، الدخل المناسب، والضمان الاجتماعي، وتشكيل النقابات والانضمام إليها، وحقهم في الحياة الثقافية، ومنافع التقدم العلمي، وحقهم في مستويات معيشة مناسبة

بعض من حقوق الإنسان الفردية في ضوء الإعلان العالمى لحقوق الإنسان والدستور المصرى لعام 2014



Presentation Points (1)

2. الحقوق الجماعية (حقوق الشعوب)

- هي حقوق لصيقة بمجموعات بشرية مختلفة تتراوح من الأسرة إلى الشعب بكامله
- تضمنت وثيقة العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية حقوق الشعوب وتتمثل فيما يلى:
 - الحق في تقرير المصير
 - الحق في التنمية
 - الحق في السلام
 - الحق في المساواة
 - الحق في العمل
 - حق التواصل
 - الحق في بيئة صحية ونظيفة

بعض من حقوق الإنسان الجماعية في ضوء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والدستور المصرى لعام 2014

Presentation

Points (2)



4. واجبات الأفراد والتزاماتهم في المجتمع

- حقوق الإنسان وحرياته العامة ليست مطلقة، بل هي حقوق يقابلها واجبات والتزامات، يجب على الفرد أن يتحملها.
 - ما يلى بعض تلك الواجبات والالتزامات
 - المسئولية
 - الالتزام بقيم التسامح
 - الالتزام بمبدأ الحوار البناء وقبول الآخر
 - الالتزام بحماية الوطن
 - الالتزام بترسيخ دعائم الوحدة الوطنية
 - الالتزام بمواجهة الإرهاب الإلكتروني

1. المسئولية

• مسئولية الفرد تجاه الوطن

- العمل على حمايته من الأعداء والمتربصين

• مسئولية الفرد تجاه المجتمع

- يجب أن يسهم الفرد في تنمية المجتمع وتطوره نحو الأفضل

• مسئولية الفرد تجاه الدولة

- يجب على الفرد احترام نظام الدولة وقوانينها، والعمل على ممارسة دور الرقابة على أجهزتها القضائية والتنفيذية من خلال اختيار نواب الشعب في البرلمان الذي يقوم بدور الرقابة بالنيابة عنه

2. الالتزام بقيم التسامح

• التزام المواطن بمبدأ التسامح يعنى احترام وقبول الثفافات الأخرى المتنوعة وللصفات الإنسانية المختلفة.

3. الالتزام بمبدأ الحوار البناء وقبول الآخر

- يتحقق التسامح إلا بالحوار والتواصل والمشاركة الحقيقية في اتخاذ القرار
- الحوار البناء هو الطريق الصحيح لحل كافة القضايا وتحقيق الحب والسلام وتعميق معانى الديمقر اطية
- قبول ثقافة الآخر يعنى بالضرورة تقبلها مع الإبقاء على حق المواطن في رفض قناعات وأدلة وبراهين الآخر، والتعبير عن ذلك بوسائل سلمية.

4. الالتزام بحماية الوطن

- الدفاع عن الأوطان أمر ديني وشرعى في المقام الأول
- ودفع العدو فرض عين على أهل هذا البلد رجالهم ونسائهم، كبيرهم وصغيرهم، قويهم وضعيفهم، مسلحهم وأعزلهم، كل وفق استطاعته حتى لو فنوا جميعا.

5. الالتزام بترسيخ دعائم الوحدة الوطنية

• أكد الدستور المصرى الصادر في 2014 م على أن الوحدة الوطنية والتى تحث على عدم التفرقة بين أبناء الوطن الواحد كانت ولا زالت سمة وطابع أصيل للشعب المصرى، والركيزة الأساسية لبناء الدولة الحديثة

6. الإلتزام بمواجهة الإرهاب الالكتروني

- التطور التكنولوجي ووصول شبكة الإنترنت إلى كافة المجتمعات المحلية والدولية، أفرز أنماط مستحدثة من الجرائم، معقدة في طريق ارتكابها ووسائل كشفها، مخلفة خطرا يهدد مسيرة التنمية وحرية التعبير عن الرأى، تسمى بالجرائم المعلوماتية أو جرائم الإنترنت أو جرائم الإرهاب الإلكتروني الذي كان له أعظم الأثر في انهيار العديد من الدول عن طريق الجماعات الإرهابية ذات المذاهب العقائدية المدمرة
 - لذلك أصبح أمراً ملزماً على كل أفراد المجتمع الحفاظ على الدولة مما يسمى بلإرهاب الإلكتروني

الفصل الثاني

مكافحة الفساد

الفصل الثاني مكافحة الفساد

المبحث الأول: مفهوم الفساد

المبحث الثاني: أنواع وصور الفساد

المبحث الثالث: أسباب الفساد

المبحث الرابع : تأثير الفساد علي حقوق الإنسان والتنمية

أولا: مفهوم الفساد - اللغوى

- الفساد تاتى بمعنى البطلان
- وفي المعجم الوسيط الفساد يعني: التلف والعطب والاطباب
- وفي المعجم القانوني فسد الشيء: بمعنى تلف وأصبح سيئاً والفاسد هو الذي لا صالح فيه ميال للشر الذي بفعله عن معرفة وتعمد أو يحرص عليه.

أولا: مفهوم الفساد _ الفلسفى

- وعلى الرغم من اتفاق معظم الأدبيات على ارتباط معنى الفساد بما هو سيء في المجمل, فليس للفساد تعريفا واحدا متفقا عليه من الباحثين بسبب الطبيعة المعقدة للفساد والزوايا المختلقة له
- هناك بعض التعاريف التي حازت قبولا كبيراً وأصبحت تستخدم على نطاق واسع
- 1. إساءة استغلال السلطة من قبل شخص لديه نفوذ في اتخاذ قرار في الدارة شأن عام
 - 2. صورة لا أخلاقية وعمل غير قانوني يقوم به الشخص الذي يمارسه، بقصد الحصول على منفعة شخصية

أولا: مفهوم الفساد _ الفلسفى

- 3. ويفسر نشطاع حقوق الإنسان الفساد بأنه خرقا لمبدأ أساسي من المبادئ التي تقوم عليها حقوق الإنسان، الا وهو مبدأ المساواة والتكافؤ
- 4. ينظر علماء الاجتماع إلى الفساد بأنه علاقة اجتماعية تتمثل في انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي فيما يتعلق بالمصلحة العامة
 - 5. صندوق النقد الدولي يراه بأنه علاقة الأيدي الطويلة المتعمدة التي تهدف لاستنساخ الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو لمجموعة ذات علاقة بالآخرين

أولا: مفهوم الفساد - الفلسفى

- 6. يعرف البنك الدولي الفساد على أنه يمثل إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص
- وقد يؤخذ على ذلك التعريف بأنه قصر الفساد على القطاع الحكومي فقط
- 7. وتعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه سوء استخدام السلطة والنفوذ والمنصب العام لتحقيق مكاسب شخصية أو مصالح خاصة
- 8. رجال القانون بنظرون للفساد بأنه بمثل انحرافا في الالتزام بالقواعد القانونية

تعريفات الفساد

يعتبر الفساد عمل مخالفا للقانون والنظام وغير منسجم مع القيم الأخلاقية الايجابية السائدة في المجتمع.

يقام الفساد على أساس استغلال المنصب العام أو السلطة الممنوحة، سواء في الوظائف العامة أو الخاصة لتحقيق منافع شخصية تكون على حساب المجتمع المحيط وما يلحق به من أثار سلبية.

إن الفساد جريمة مبنية على التفكير و الحساب والتخطيط وليس العاطفة وعليه فهو من الجرائم التي تزيد التراكمات المادية غير الشرعية والمخالفة للقوانين وبالتالي تؤثر سلبيا في بنية المجتمع واقتصاده.

الفساد هو سوء سلوك ذاتي ينعكس سلبا على الآخرين« وتكون المكاسب التي يجنيها الشخص على حساب المال العام« أو المصلحة العاقة حيث تتجسد في ازدياد صور الانحراف وامتدادها عبر شبكات تغامر باقتصاد ومقومات البلد وإضعافه داخليا لتمتد إلى المتاجرة بمقدراته خارجيا.

ليس هناك إجماع على تعريف شامل للفساد يطال كافة أبعاده

ثانيا: أنواع وصور الفساد

• ويمكن ابراز مدى انتشار الفساد في الدولة

المستوى السياسى (رأس الهرم)

المستوى الإداري (الجسد و القاعدة)

1. المستوى السياسى (رأس الهرم)

- ويتمثل في السلطات "التشريعية والتنفيذية والقضائية" سواء من أعضاء في البرلمان والوزا رء أو ما هو بدرجة مدير عام وممثلي الأحزاب والمنظمات السياسية التي تتحكم في السلطة و القضاة
- يعتبر الفساد في هذه المجالات من أخطر الإشكال و لا سيما عندما تتداخل أو تتعارض المصالح الشخصية لمجموعة من هؤلاء فيما بينهم

2. المستوى الإدارى (أ- الجسد)

- وهو فساد يتعلق بالموظفين في المستويات العليا و المتوسطة والدنيا من الهرم الإداري في الأمور التي تتعلق بين الموظف وصاحب الخدمة لقاء تسهيل معاملة وانجازها بأسرع وقت، وبطرق ملتوية.
 - لذلك فأن أثرها شديد الوقع على المصلحة العامة وتنتشر كظاهرة متعارف عليها وتصبح عادية التداول في مختلف دوائر الدولة.

2. المستوى الإدارى (ب- القاعدة)

• ينتشر الفساد على مستوى الدنيا من خلال الموظفين كرجال الجمارك والشرطة والجوازات والدوائر ذات العلاقة في ابرام العقود والمشتريات والعقارات وغيرها

أنواع الفساد

• يمكن تقسيم أنواع الفساد على النحو التالي



أ. الفساد المالي Financial Corruption

• تتمثل أبرز أشكال الفساد المالي في:

الكسب أو الإثراء غير المشروع Illicit enrichment

الرشوة Bribery

اختلاس المال العام Embezzlement of Public Money

إهدار المال العام Wasting Public Money

غسيل الأموال Money Laundering

1- الكسب أو الإثراء غير المشروع Illicit enrichment

- يعبر عن هذه الجريمة في بعض دول العالم بعبارة من أين لك هذا ؟
 - ثراء الموظف وحصوله على أموال وممتلكات لا يستطيع إثبات مشروعيتها أو كيف حصل عليها يفتح المجال للشك في استغلال وظيفته العامة
- جريمة الكسب غير المشروع لا تتحقق الا من خلال الحصول على ما يدعى بإقرار الذمة المالية الذي يعلن من خلاله الموظف العام ومن في حكمه ما لديه وما لدى زوجه وأبنائه القصر من أموال منقولة وغير منقولة

2- الرشوة Bribery

- هي نوع من الفساد يطلق على دفع شخص أو مؤسسة مال أو خدمة من أجل الاستفادة من حق ليس له أو أن يعفي نفسه من واجب عليه
- ويحتاج حدوث الرشوة في الحد الأدنى إلى وجود طرفين الراشي (الذي يعطي الرشوة) والمرتشي (الذي يأخذها)، وقد يتطلب الأمر طرفأ ثالث الراش بينهما (الوسيط بينهما)
 - يمكن التمييز بين نوعين من الرشوة وهما
 - الرشوة المحلية تحدث في المناقصات والعطاءات بين الدولة والقطاع الخاص
 - والرشوة الدولية تتم في إطار الصفقات التي يدخل فيها أجنبي كطرف. إذ تدفع هذه الرشوة من شركة معينة (عادة في الدول الصناعية المتقدمة) إلى مسئول أو مسؤولين في الحكومة في الدولة (عادة من الدول النامية) لتقوم الدولة بشراء معدات ومستلزمات وتجهيزات تحتاج إليها من هذه الشركة دون غيرها

Embezzlement of Public اختلاس المال العام Money

- قيام موظف عمومي بالاختلاس عمدا لصالحه هو أو لصالح شخص أو كيان آخر وذلك عن طريق اختلاس ممتلكات مالية عامة أو خاصة أو أي أشياء أخرى ذات قيمة عهد بها إليه بحكم موقعه
 - ومن أمثلة الاختلاس: سرقة الأموال والممتلكات العامة عن طريق التزوير في الأوا رق الرسمية أو تملك أموال تعود للدولة بدون وجه حق أو توزيع الأموال على مؤسسات وهمية

4- إهدار المال العام Wasting Public Money

- استغلال مقدرات المؤسسة المالية لغير هدف المؤسسة وبرنامجها
 - امثلة:
- يقوم شخص بإعفاء بعض الشركات أو المواطنين من الضرائب المستحقة عليهم دون وجه حق
- استعمال مقدرات المؤسسات المالية سواء أكانت مؤسسات عامة، أم خاصة، أم أهلية كسيارات المؤسسة، ومعداتها وأجهزتها لأغراض شخصية

5-غسل الأموال Money Laundering

- غسيل الأموال تمثل جريمة لاحقة لنشاط جمع مال بطرق غير مشروعة وخوفا من المسائلة عن مصدر الأموال يتم إضفاء مشروعية على ذلك المال حتى يسهل التعامل معه
- ظاهرة غسل الأموال هي العملية التي تتم بموجبها إعادة تدوير الأرباح المتولدة عن العمليات ذات النشاط الإجرامي والأنشطة غير المشروعة لتمكينها من الدخول بشكل مشروع داخل النظام المالي العالمي بحيث يصبح من الصعب التعرف على المصادر المالية لهذه الأموال ومن ثم يمكن إنفاقها واستثمارها في أغراض مشروعة.

• عموما تهدف جرائم غسل الأموال (أو تبييضها) إلى تحقيق أمرين أساسيين أولهما إخفاء الربطة بين المجرم والجريمة، على اعتبار أن هذه الأموال يمكن أن تكشف عن رابطة ملموسة بين هذه الجرائم ومرتكبيها وثانيهما استثمار العائدات الإجرامية في مشروعات مستقبلية.

ب. الفساد الإداري Administrative ب. الفساد الإداري Corruption

- وتتعلق بمظاهر الفساد والانحرافات الإدارية والوظيفية والتنظيمية
- تتمثل في عدم احترام أوقات مواعيد العمل وتمضية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار والتراخي والتكاسل والامتناع عن أداء العمل وعدم تحمل المسؤولية، وإفشاء أسرار الوظيفة.

أشكال الفساد الإداري



1. المحسوبية والمحاباة والواسطة

• الواسطة

- التدخل لصالح فرد ما أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة.
- مثل تعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة، أو الانتماء الحزبي رغم كونه غير كفء.

• المحسوبية Clientelism

تنفیذ أعمال لصالح فرد أو جهة ینتمي إلیها الشخص مثل حزب
او عائلة او منطقة، دون وجه حق كأن یكونوا غیر مستحقین لها
أو لیسوا على سلم الأولویات حسب معاییر المؤسسة

• المحاباة Nepotism

- تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير وجه حق، للحصول على مصالح معينة

2. استغلال النفوذ الوظيفي Abuse of Power

- استغلال النفوذ الوظيفي هو الاستفادة من السلطة للحصول على منفعة من خلال استثمار المعلومات التي يفترض أنها سرية في المؤسسة أو القدرة على التأثير بصورة غير قانونية أو غير مشروعة على قرار جهة أخرى.
 - هو السعي لدي السلطات العامة لتحقيق منافع أو الوصول إلى غايات لا تقع في دائرة أعمال صاحب النفوذ
 - امثلة:
 - تسهيل الحصول على امتيازات خاصة، في مشاريع الخدمات العامة والبنية التحتية.
 - الحصول على أراض من الدولة أو رخص لإقامة محطات وقود أو وكالات أو استيراد المواد الأساسية مثل المواد الغذائية أو المحروقات دون التزامه بالشروط الخاصة بذلك

3. التهاون في القيام بواجبات الوظيفة

• هو تهاون الموظف وبالا سبب مشروع في القيام بواجبات وظيفته، كعدم احترام الرسمية وعدم إنجاز المهام الوظيفية الموكلة إليه وعدم رغبة في العمل أو الجمع بين الوظيفة وأعمال أخرى دون إذن إدارته.

ج. الفساد السياسي Political Corruption

- يصبح الفساد سياسيا عندما تكون دوافعه وأهدافه سياسية لدى نخبة سياسية لدعم جماعات وأحزاب وأفراد بطريقة مخالفة للقانون ضد جماعات أو وأحزاب أو أفراد آخرين.
- يمكن القول أن الفساد السياسي هو فساد الساسة والحكام وأعضاء الحكومة وأعضاء البرلمان وقادة الأحزاب السياسية المشتغلين بالعمل السياسي أيا كانت مواقعهم وانتماءاتهم السياسية.

• أشكال الفساد السياسي

- قد يلجأ بعض الحكام والسياسيين بما لهم من نفوذ إلى التربح من سلطاتهم بالدخول بأنفسهم أو عن طريق أبنائهم وأقاربهم في مناقصات أو الحصول على عمو لات ضخمة.
 - يقوم به بعض المرشحين لانتخابات برشوة الناخبين للفوز بأصواتهم.
 - استغلال المرشحين مواقعهم السياسية في استخدام وسائل النقل الحكومية والموظفين والشركات التابعة لسلطاتهم في أعمال الدعاية الانتخابية وتقديم المكافآت والحوافز للموظفين والعاملين مقابل القيام بالدعاية والتصويت لصالح المسئول السياسي (التمويل الانتخابي).

• المسؤول عن انتشار الفساد السيايي؟

- يعتبر النظام السياسي المستبد والمطلق والشمولي هو المسئول الأول عن انتشار ظاهرة الفساد السياسي وذلك بسبب غياب الحكم الصالح والرشيد وضعف الأداء الحكومي
 - الفساد يدفع إلى الاستبداد ، فإذا بدأ الفساد دعى الاستبداد ليحميه

د. الفساد الأخلاقي Moral corruption

- تمثيل ذلك النوع من الفساد بمجمل الانحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصى وتصرفاته
 - صورالفساد الاخلاقي:
 - القيام بأعمال مخلة بالحياء في مكان العمل
 - التحرش الجنسي في أماكن العمل من أبرز صور هذا الفساد
 - الرشوة الجنسية أوالابتزاز الجنسي

ثالثاً: أسباب الفساد



الأسباب الكامنة وراء بروز ظاهرة الفساد

1	•ضعف سيادة القاتون
2	•ضعف الجهاز القضائي
3	•ضعف الإرادة والنية الصادقة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد
4	•ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها
5	• تدخل الحكومة في السوق الاقتصادي
6	 عدم تجنب تضارب المصالح، وضعف منظومة الشفافية والوصول للمعلومات
7	•ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني في الحياة العامة والمؤسسات المتخصصة بمحاربة الفساد أو التي تعمل على التوعية بأهمية مكافحته
8	•ازدياد فرص انتشار الفساد في البلدان التي تمر في مراحل انتقالية
9	• انتشار الجهل مع ثقافة متساهلة
10	• انخفاض أجور الموظفين الحكوميين وارتفاع مستوى المعيشة
11	• القصور في الهياكل التنظيمية في الأجهزة الحكومية
Y	•ضعف الرقابة الداخلية على الأجهزة الحكومية

رابعاً: أثار الفساد



رابعاً: أثار الفساد



1. الآثار القانونية

- تستمد ظاهرة الفساد خطورتها من عاملين هامين هما:
- أنها كجريمة قد تفتقر غالباً إلى وجود المجني عليه كشخص طبيعي بل أنها تقع في الغالب على شخص اعتباري مما يضعف أحياناً من الحافز الفردي على الملاحقة لغياب الأذى الشخصي المباشر.
- معظم جرائم الفساد يصعب الكشف عنها وهو مايزيد من فرص التستر على ارتكابها فترة طويلة لاسيما مع كون الجاني موظفاً عاماً يختار وقت ووسيلة ارتكاب الجريمة.

2. الآثار الاقتصادية

- بلغة الأرقام تبدو ظاهرة الفساد مخيفة ومقلقة إلى حد بعيد
- حسب تقدير البنك الدولي يتسبب بالفساد في قدر هائل من الإضرار على التنمية حيث يلتهم حوالي 80 مليار دولار سنوياً وذلك بدون احتساب أموال التنمية التي يتم التصرف فيه
- قدر البنك الدولي قيمة ما يتدفق من العائدات غير المشروعة من الفساد سنوياً بأكثر من تريليون ونصف دولار وهو ما يعادل 5 % من حجم الاقتصاد العالمي
- وقدر الاتحاد الإفريقي حجم الفساد بنحو 25 % من حجم الناتج القومي لدول القارة الأفريقية مجتمعة.

• وتتمثل الآثار الاقتصادية للفساد في الأتي:

- يؤثر الفساد على أداء القطاعات الاقتصادية وقد أظهرت الأبحاث في هذا المجال أنه يضعف النمو الاقتصادي, يؤثر على استقرار وملائمة مناخ الاستثمار ويزيد من تكلفة المشاريع.
 - يحد من قدرة الدولة على زيادة الإيرادات، ويفضي إلى معدلات ضريبية متزايدة تجبي من عدد متناقص من دافعي الضرائب.
 - يؤدي الفساد إلى تغيير تركيبة عناصر الإنفاق الحكومي.
 - ترفع الرشوة من تكاليف الصفقات وفقدان الثقة في الاقتصاد القومي وإعادة الاستثمار الأجنبي.

- يؤدي إلى الزيادة في حجم الديون الداخلية والخارجية للدولة.
 - _ يؤثر الفساد على روح المبادرة والابتكار
 - ــ يؤدي ارتفاع حجم التهرب الضريبي والجمركي
 - _ يؤدي الفساد إلى رفع تكاليف الإنتاج
 - زيادة حقيقة وملموسة في معدلات البطالة والفقر
 - يعيق الفساد نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

3. الآثار الاجتماعية

- يؤدي تفشى الفساد تدنى مستويات المعيشة، وزيادة في أعداد الفقراء والمهمشين • يؤدي الفساد إلى تركز الثروة في أيدي قلة من المجتمع ويحرم باقي الفئات • يزيد الفساد من سلطة الأثرياء ويوسع الفجوة بين الطبقات • يؤدي إلى تدهور القيم الجتماعية والأخلاقية في المجتمع. • يضعف الفساد من شعور المواطنين بالنتماء الجتماعي للدولة. • يسهم الفساد في تردي نظم التعليم ونظم الرعاية الصحية. • يسهم الفساد في انتشار حالة الإحباط واليأس التي تنعكس سلبيا على العمل والإبداع.
 - يدفع الفساد بأصحاب الكفاءات العلمية للهجرة نتيجة لتولي غير المؤهلين المناصب الحكومية

4. الآثار السياسية

• يتسبب الفساد في اختلال النظام العام في البلاد. • يضعف الفساد من شرعية الدولة وسلطتها، ويمهد لحدوث اضطرابات تهدد الأمن والستقرار • يعرض شرعية النظام الديمقراطي والسياسي للتآكل المستمر. • يضعف الفساد ثقة الأفراد في الحكومات ومؤسساتها المختلفة. • يؤدي إلى خلق حالة من النفاق السياسي كنتيجة مباشرة لشراء الولء السياسي. • يسهم الفساد في زيادة حالت العنف والنقسامات في المجتمع • يساهم الفساد في تعطيل جهود الإصلاح القتصادي والجتماعي والسياسي.. • يسيء الفساد لسمعة الدولة، ويقلص فرص حصولها على المساعدات والمعونات المالية،

• يحول دون توسيع نطاق المشاركة الجماهيرية في صنع القرار وفي العملية السياسية بشكل عام.

الفصل الثالث

وسائل مجابهة الفساد

وسائل مجابهة الفساد

- أولاً: الإطار التشريعي الدولى والاقليمية لمكافحة الفساد
 - اتفاقیة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
 - اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع ومكافحة الفساد
 - الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد
 - ثانياً: الإطار التشريعي الوطني
- ثالثاً: دور الأجهزة الرقابية الوطنية في مكافحة الفساد الإداري
 - هيئة الرقابة الإدارية ودورها في مكافحة الفساد الإداري
 - الجهاز المركزي للمحاسبات ودوره في مكافحة الفساد الإداري
- الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ودوره في مكافحة الفساد الإداري
 - الإدارية ودورها في مكافحة الفساد الإداري
 - اللجان الأخرى المعنية بمكافحة للفساد في جمهورية مصر العربية

اولاً. الإطار التشريعي لمكافحة الفساد 1. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

- تعتبر اتفاقية UNCAC أول وثيقة في مكافحة فساد دولي ملزم قانونا.
- تضم 71 مادة مقسمة إلى 8 فصول على أن تقوم الدول الأطراف بتنفيذ عدة تدابير لمكافحة الفساد
 - تهدف هذه الإجراءات إلى منع الفساد وتجريم بعض التصرفات وتعزيز إنفاذ القانون والتعاون القضائي الدولي وتوفير آليات قانونية فعالة لتبادل المعلومات وآليات لتنفيذ الاتفاقية بما في ذلك مؤتمر الدول الأطراف الاتفاقية

2. اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد

- أقرت اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع ومكافحة الفساد في عام 2002 ، ودخلت حيز التنفيذ عام2003
 - تتكون الاتفاقية في 28 مادة شاملة التعريفات والأهداف
- قد عرفت مكافحة الفساد بأنه "الأعمال والممارسات بما فيها الجرائم ذات الصلة التي تحرمها الاتفاقية".

3. الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

- تركت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أثر إيجابيا على بقية التجمعات الإقليمية
 - فاتخذ الوطن العربي خطوة مماثلة بعمل الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد لسنة 2010
- وهي اتفاقية ذات أهمية خاصة لما تمثله من تقدم نحو الاتجاه الصحيح في مواجهة ظاهرة الفساد التي باتت تأخذ أشكال مختلفة وأوضاعا متفاوتة وبخاصة الفساد المؤسسي الذي يعد الأخطر أثراً ويصيب مؤسسات الدول بالدمار والتخلف وذلك عندما يتكامل الفساد الإداري مع الفساد المالي وفي ظل غياب الرقابة أو ضعفها

وسائل مجابهة الفساد

• أولاً: الإطار التشريعي الدولى والاقليمية لمكافحة الفساد

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
- اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع ومكافحة الفساد
 - الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

• ثانياً: الإطار التشريعي الوطني

• ثالثاً: دور الأجهزة الرقابية الوطنية في مكافحة الفساد الإداري

- هيئة الرقابة الإدارية ودورها في مكافحة الفساد الإداري
- الجهاز المركزي للمحاسبات ودوره في مكافحة الفساد الإداري
- الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ودوره في مكافحة الفساد الإداري
 - الإدارية ودورها في مكافحة الفساد الإداري
 - اللجان الأخرى المعنية بمكافحة للفساد فجمهورية مصر العربية

ثانياً. الإطار التشريعي الوطني

- وضع المشرع المصري حزمة من القوانين التي تنظم أعمال الجهات والأجهزة العاملة في مجال منع ومكافحة الفساد
 - كما وضع منظومة تشريعية تضمنت تجريم الكثير من جرائم الفساد
 - ولعل أهم تلك التشريعات ما يأتي

أهم التشريعات الوطنية لمكافحة الفساد

• قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم 58 لسنة 1937 وتعديلاته • قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم 150 لسنة 1950 وتعديلاته • قانون إعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية رقم117لسنة 1958وتعديلاته • قانون إعادة تنظيم هيئة الرقابة الإدارية رقم 54 لسنة 1964 وتعديلاته • قانون الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة رقم 118 لسنة 1964 وتعديلاته • قانون الكسب غير المشروع رقم11 لسنة1968 المعدل بالقانون رقم62 لسنة1975 • قانون هيئة الشرطة رقم 109 لسنة 1971 وتعديلاته • قانون السلطة القضائية رقم 46 لسنة 1972 وتعديلاته

وسائل مجابهة الفساد

• أولاً: الإطار التشريعي الدولى والاقليمية لمكافحة الفساد

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
- اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع ومكافحة الفساد
 - الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

• ثانياً: الإطار التشريعي الوطني

• ثالثاً: دور الأجهزة الرقابية الوطنية في مكافحة الفساد الإداري

- هيئة الرقابة الإدارية ودورها في مكافحة الفساد الإداري
- الجهاز المركزي للمحاسبات ودوره في مكافحة الفساد الإداري
- الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ودوره في مكافحة الفساد الإداري
 - الإدارية ودورها في مكافحة الفساد الإداري
 - اللجان الأخرى المعنية بمكافحة للفساد فجمهورية مصر العربية

ثالثاً. دور الأجهزة الرقابية الوطنية في مكافحة الفساد الإداري

- تعتبر الرقابة من أهم الوظائف العامة في الدولة لكونها إحدى مكونات العملية الإدارية الهامة في الدولة الحديثة.
- توصف الدولة الحديثة بدولة الإدارة، لان النشاط الإداري هو الأداة الرئيسية لتحقيق التنمية داخل الدولة الحديثة لتواكب متغيرات العصر.
- لذلك أنشأ المشرع المصري الكثير من الأجهزة الرقابية، وتختص كل
 - هيئة من هذه الهيئات برقابة نوع معين من أوجه النشاط الإداري المختلفة
- فمنها ما يختص بالرقابة المالية ومنها ما يختص بالرقابة على الأعمال الإدارية وضبط الجرائم الجنائية التي تقع من عمال الإدارة وتكون متعلقة بأعمالهم.

• تضمن الدستور المصري المعدل عام 2014 فصلاً للهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية من المادة 215 حتى المادة 221 حتى المادة — بل وفرض الدستور المصري التزاماً على الدولة بمكافحة الفساد — وترك للقانون تحديد الأجهزة الرقابية المختصة بمكافحة الفساد — وجعل لزاماً على تلك الهيئات والأجهزة الرقابية أن تنسق أعمالها مع بعضها البعض لمكافحة الفساد

الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية المختصة بمكافحة الفساد الإداري

المطلب الأول: هيئة الرقابة الإدارية ودورها في مكافحة الفساد الإداري.

المطلب الثاني: الجهاز المركزي للمحاسبات ودوره في مكافحة الفساد الإداري.

> المطلب الثالث: الجهاز المركزي للتنظيم و الإدارة في مكافحة الفساد الإداري.

> > المطلب الرابع: هيئة النيابة الإدارية ودورها في مكافحة الفساد الإداري.

المطلب الخامس: الهيئات الأخرى المكافحة للفساد الإداري بجمهورية مصر العربية.

1. هيئة الرقابة ودورها في مكافحة الفساد المياد المياد الإداري

• تشكيل هيئة الرقابة الإدارية

- تتكون هيئة الرقابة الإدارية من رئيس الهيئة ويكون تعيينه بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس النواب بأغلبية أعضائه لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط.
- نائب الرئيس ويعين بقرار من رئيس الجمهورية بناء علي عرض رئيس الهيئة.
 - باقي أعضاء الهيئة ويتم تعيينهم ونقلهم منها بقرار رئيس الجمهورية بناء علي عرض رئيس الهيئة.

1. هيئة الرقابة ودورها في مكافحة الفساد المياد المياد الإداري الإداري الإداري المياد المياد

• اختصاصات الهيئة:

- 1. بحث وتحري أسباب القصور في العمل والإنتاج واقتراح وسائل تلافيها
 - 2. الكشف عن عيوب النظم الإدارية والفنية والمالية التي تعرقل السير المنتظم للأجهزة العامة ووسائل تلافيها
 - 3. متابعة تنفيذ القوانين والتأكد من أن القرارات واللوائح والأنظمة السارية وافية لتحقيق الغرض منها.
 - 4. الكشف عن المخالفات الإدارية والمالية والفنية التي تقع من العاملين أثناء مباشرتهم لواجبات وظائفهم أو بسببها

اختصاصات هيئة الرقابة

- 5. بحيث الشكاوى التي يقدمها المواطنون عن مخالفة القوانين أو الإهمال في أداء واجبات الوظيفة ومقترحاتهم بقصد تحسين الخدمات وانتظام سير العمل وسرعة إنجازه.
- 6. بحيث ودراسة ما تنشره الصحافة من شكاوى أو تحقيقات صحفية تتناول نواحي الإهمال أو الاستهتار أو سوء الإدارة أو الاستغلال.
 - 7. مدرئيس الوزارء والوزارء والمحافظين بأية بيانات أو معلومات أو دراسات يطلبونها منها.

اختصاصات هيئة الرقابة

• هذا بالإضافة إلى الآتي

- معاونة الجهاز الحكومي والهيئات العامة في التحري عن شاغلي وظائف الإدارة العليا والمرشحين لنيل الأوسمة والنياشين.
 - التحري عن حالات الكسب غير المشروع تنفيذاً لقانون الكسب غير المشروع.
- التحري عن العمليات المالية التي يشتبه في أنها تتضمن غسل أموال بالتنسيق وتبادل المعلومات مع وحدة مكافحة غسل الأموال بالبنك المركزي.

صلاحيات أعضاء هيئة الرقابة

• صلاحيات أعضاء الهيئة

- حق الاطلاع على البيانات والمعلومات بالجهات مهما كانت درجة سريتها مع مراعاة القواعد القانونية للكشف عن الحسابات بالبنوك
- الحصول على صور من المستندات والتحفظ على الملفات بالجهات
 - استدعاء من يرى سماع أقوالهم.
 - _ طلب وقف أو أبعاد الموظف مؤقتاً عن العمل أو الوظيفة.
- طلب معاقبة الموظف تأديبياً إذا أخفى بيانات عن عضو الرقابة أو امتنع عن تقديمها أو رفض اطلاعه عليها.
 - سلطة الضبطية القضائية في جميع أنحاء الجمهورية في حدود الاختصاصات المخولة بالقانون.

الجرائم التي يتم ضبطها بمعرفة الهيئة

- وتنقسم الجرائم التي يتم ضبطها بمعرفة الهيئة إلى قسمين رئيسين:
- 1. القسم الأول الجرائم التي تعد اختصاصاً أصيلاً لهيئة الرقابة الإدارية
 - أ- جرائم العدوان على المال العام:
 - 1 الاختلاس. 2 الاستيلاء وتسهيل الاستيلاء على المال العام.
 - 3 التربح. 4 الإضرار بالمال العام سواء كان عمداً أو عن إهمال.
 - 5-الغش في عقود التوريد.

- ب- جرائم الاتجار بالوظيفة العامة
 - 1- الرشوة. 2 استغلال النفوذ.
- ج- جرائم التزوير في المحررات الرسمية.
 - د- جرائم الكسب غير المشروع.
- 2. القسم الثاني: جرائم يتم ضبطها بالتنسيق مع بعض جهات اخرى:
 - أ- التهرب الضريبي. ب- التهرب الجمركي.
 - ج- جرائم غسل الأموال. د- الغش التجاري.
 - ه- الجرائم المتعلقة بالصحة العامة.

Thank You